العنوان:	الوضع الراهن للمعونات العربية لاقطار الساحل
المصدر:	الدراسات الاعلامية - مصر
مؤلف:	هيئة التحرير(معد)
المجلد/العدد:	ع 29
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1982
الشهر:	مارس
الصفحات:	133 - 143
رقم MD:	128894
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	مشاريع التنمية، المعونات الاقتصادية العربية، الساحل الافريقي، الدخل القومي، التنمية الريفية، الاحوال الاقتصادية، المساعدات الخارجية، العالم العربي، التنمية ، تنمية الموارد البشرية، الزراعة المطرية، البنية الاساسية، التوقعات المستقبلية، العلاقات الخارجية، المناطق المروية، واحات النخيل، الانتاج الزراعي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/128894

2

الوضع الراهن

للمعونات العربية

لاقطار الساحل

ينبغي قبل مناقشة الوضع الراهن للمعونات العربية التعرف على تطور المعونات الأجمالية الرسمية الموجهة للتنمية خلال فترة ما بعد ١٩٧٣ . كما يتبين من الجدول رقم (٥) فان حجم هذه المعونات قد تطور بشكل ملحوظ خلال الفترة ١٩٧٤ -١٩٧٩ ، وعلى اساس القيمة الثابتة للدولار فان هذا التطور يعكس معدلا متوسطا للنمو السنوي مقداره ١١٪ وهو معدل له وزنه ودلالته .

وتشكل هذه المعونات نسبة مرتفعة من الناتج القومي الأجمالي لأقطار الساحل الثمان . ففي عام ١٩٧٨ بلغت قيمة الناتج القومي الأجمالي لأقطار الساحل ٥٧٧٨ مليون دولار وفي نفس السنة كانت قيمة معونات التنمية الرسمية ١١٠٥ مليون دولار او ما يمثل حوالي ١٩٪ من قيمة الناتج القومي . على ان هذه النسبة تختلف اختلافا كبيرا وآخر فبينما تصل الى ٦٥٪ في جزر الرأس الأخضر و ٥٢٪ في موريتانيا فانها تبلغ ١٣٪ في السنغال .

كذلك فان تحليل التوزيع «القطاعي» لهذه المعونات خلال السنوات الخمس ١٩٧٥ -١٩٧٩ يشير الى انه من قيمة اجمالية تراكمية للمعونات الرسمية قدرها ٦٠٥٥ مليون دولار فان ما قيمته ٢١٤٩ مليون دولار أو نحو ٣٥,٥٪ يمثل معونات غير مرتبطة بمشاريع محددة (وتشمل المعونات الغذائية ومعونات المواجهة العجز في ميزان المدفوعات والمعونات الفنية العامة) ، بينما خصص باقي قيمة المعونات أو ٣٩٠٤ مليون دولار (وتمثل حوالي ٦٤,٥٪) لمشاريع محددة .

وتحتل مشاريع التنمية الريفية المركز الأول في التوزيع القطاعي للمعونات المرتبطة بالمشاريع اذ اختصت بقيمة مقدارها ١٤٤٣ مليون دولار او ما يعادل نحو ٢٣,٨٪ من اجمالي المعونات الرسمية وتليها مشاريع البنية الأساسية (١٢٦٠ مليون دولار أو ٢٠,٩٪) ثم الموارد البشرية بما فيها التعليم والتدريب (٥٥٨ مليون دولار أو ٩,٢٪) والموارد الطبيعية بما فيها مشاريع التعدين (٥٣٢ مليون دولار أو ٨,٧٪) واخيرا قطاعات الصناعة والسياحة (١١١ مليون دولار أو ١,٩٪) .

***

ويشير هذا التوزيع القطاعي لأجمالي معونات التنمية الرسمية الى عديد من النتائج المتعلقة

جدول رقم (٥)

تطور معونات التنمية الرسمية حسب البلاد المستفيدة خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٨

(بالمليون دولار)

الأقطار	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
جزر الرأس الأخضر					٨,٨٢	٢٤,٧٧	٢٤,٩١	٣٣,١٨٠
تشاد	٣٠,٦	٣٠,٩	٤٥,٤	٧٨,٨	٦٥,٠٨	٦٢,٣٢	٨٣,٠٧	١١٩,٠٢٠
جامبيا	٣,٧	٤,٩	٦,٣	١٠,٤	٨,٠٩	١١,٩٩	٢١,٥٧	٣٥,٢٥٠
مالي	٣٠,٢	٣٨,٣	٧١,٢	١١٧,٥	١٤٤,٦٣	٨٩,٩٠٠	١١٢,٦٢	١٦١,٥١
موريتانيا	١٢,٢	٩,٣	٣٠,٩	٨٨,٤	٦١,٥٢	١٨٠,٢٤	١٦٤,٩١	٢١٦,٨٥
النيجر	٣٨,٠	٤٣,٠	٧١,٠	١٣٧,٠	١٤٠,٧٨	١٢٩,٦٠	٩٦,١٩	١٥٤,١٣٠
السنغال	٥٣,١	٤٨,٤	٧٨,٨	١٣٨,٧	١٣٢,٧١	١٢٦,٨٠	١٢١,٩٤	٢٢٥,٩٢٠
فولتا العليا	٢٨,٧	٣٤,٥	٥٧,٢	٩٦,٦	٨٨,٩٤	٨٤,١٠	١١٠,٣٧	١٥٩,٤٣٠
الاجمالي	١٩٦,٥	٢٠٩,٣	٣٦٠,٧	٦٧٧,٤	٦٥٠,٥٧	٧٠٨,٨٢	٧٣٥,٥٨	١١٠٥,٢٩٠

بالأولويات التي اعطيت على مستوى القطاعات من قبل جهات العون والأهمية التي ارتبطت بقطاع التنمية الريفية (شاملا الزراعية والأسماك) بأعتباره القطاع السائد في اقتصاديات دول الساحل من ناحية وهو القطاع الذي يقع عليه عبء توفير الجانب الأعظم من الأستهلاك الغذائي لسكان الساحل . وفي اطار التنمية الريفية تحظى المشاريع ذات الطبيعة العامة بأهمية خاصة تليها المشاريع المائية الكبرى ومشاريع الري ثم مشاريع التنمية الريفية المتكاملة ومشاريع الثروة الحيوانية والأسماك . ولعل التوزيع النسبي للمعونات المخصصة للتنمية الريفية في عام ١٩٧٩ ومقدارها ٣٣٨ مليون دولار يعطي صورة عن هيكل الأولويات .

***

- العمليات العامة (البحوث ، وقاية المزروعات ، تطوير الزراعة المطرية ، التسويق . . الخ) ٣٠,٦٪
- المشاريع المائية الكبرى (تطوير احواض الأنهار) ١٥,٢٪
- مشاريع الري ٢٢,٠٪
- مشاريع التنمية الريفية المتكاملة (الزراعة المطرية) ١٦,٠٪
- مشاريع الأنتاج الحيواني ٩,٤٪
- مشاريع الأسماك ٦,٧٪

الجملة ١٠٠٪

المعونات العربية لأقطار الساحل :

خلال السنوات القليلة الماضية شاركت كافة الصناديق العربية وبنك التنمية الأسلامي وصندوق الأوبك الى جانب عدد من الحكومات العربية في تقديم المساعدات الى اقطار الساحل الثمانية . ومع أن اسهام هذه المصادر التمويلية قد اختلفت نسبته بشكل ما فان ذلك التفاوت يرجع بشكل خاص الى حداثة عهد المعونات العربية[١] لأقطار الساحل وبالتالي فقد بدأت مساهمات الصناديق والحكومات العربية على مراحل مختلفة ومن ثم فان نسب اسهام كل مصدر من مصادر المعونة والموضحة بالجدول رقم (٦) لا ينبغي ان يؤخذ بحسبانه معيارا

(١) يقصد بالمعونات العربية في هذا التقرير معونات الصناديق والحكومات العربية الى جانب معونات بنك التنمية الأسلامي وصندوق الأوبك .

للأهمية النسبية التي توليها هذه المصادر لقطر او لآخر من اقطار الساحل وانما ينبغي النظر اليها في الأطار التاريخي للعلاقات العربية الساحلية .

***

لقد تطور حجم العون العربي لأقطار الساحل بشكل ملحوظ فبينما بلغت قيمة المعونات العربية لأقطار الساحل عام ١٩٧٤ نحو ٨,٦ مليون دولار سرعان ما تزايدت بمعدل مضطرد حتى بلغت نحو ٤٤٧,٣ مليون دولار و ٣٣٦ مليون دولار في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ على الترتيب ، وبذلك بلغت جملة المساعدات العربية لأقطار الساحل على مدى السنوات السبع من ١٩٧٤ الى ١٩٧٩ نحو ١٦٥٥,٢ مليون دولار قدم منها اكثر من ٦١٪ في السنوات الثلاث الأخيرة ١٩٧٨ ـ١٩٨٠ . ويعكس ذلك تزايد الأهتام الذي توليه المجموعة العربية لأقطار الساحل الأفريقي ، وبالتالي اهمية حجم المعونة العربية وتزايد نسبتها الى اجمالي المعونات الموجهة الى اقطار الساحل الى الحد الذي اصبحت معه تلك المعونات تأتي في المرتبة الثانية بعد معونات مجموعة الدول الأوربية . واذا اخذنا بعين الأعتبار العلاقات التقليدية التي ربطت مجموعة دول الساحل بالدول الأوربية منذ عهود ما قبل الأستقلال ، فأن ما حققته المجموعة العربية في اقطار الساحل حتى الآن يعتبر في حد ذاته انجازا على جانب كبير من الأهمية .

***

توزيع المعونات العربية بين اقطار الساحل :

ان تحليل توزيع المعونات العربية لأقطار الساحل خلال السنوات السبع الماضية والموضحة بالجدول رقم (٦) لا ينبغي ان يتخذ مؤشرا للتوزيع الفعلي للمعونات العربية . ذلك ان النظرة السطحية للأرقام المتاحة تشير الى ارتفاع نصيب موريتانيا من هذه المعونات خلال الفترة (١٩٧٤ ـ١٩٨٠) الى نحو ٤٠٪ بينما تبلغ نسبة سكانها حوالي ٥٪ من جملة سكان الساحل . على ان النظرة الفاحصة لمدلولات الأرقام المتاحة تشير الى ان ارتفاع نصيب موريتانيا من جملة

جدول رقم (٦)

توزيع المعونات العربية لأقطار الساحل سنوياً خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠

(القيمة بالمليون دولار)

السنة	جزر الرأس الأخضر	جامبيا	موريتانيا	السنغال	مالي	فولتا العليا	النيجر	تشاد	معونات اقليمية	الجملة
١٩٧٤		٠,٣٥٠			٣,٩٠٠			٤,٤٠٠		٨,٦٥٠ ٪٠,٥
١٩٧٥	٠,١٢٣	٠,٣٥٠	٣,١٣٠	٩,٧٨٠	٣٩,٦٢٠	٢,٩١٣	٩,٧٠٠	٥,٣٢٠		٧٠,٩٣٦ ٪٤,٣
١٩٧٦	١٠,٥٠٠	٤,٣٨٠	١٦٩,٩٦٢	١٥,٠٠٠	٥١,٦٠٨	٤,٥٠٠	٤٤,٥١٧	١٠,٠٠٠	١٤,٠٠٠	٣٢٤,٤٦٧ ٪١٩,٦
١٩٧٧	٢,٠٥٠	٢٦,٣١٠	١٣٤,٣٣٢	٢١,٢٩٠	٢٩,١١٠	٤,٣٥٠	٨,٥٠٠	٢,٤٠٠	١٥,٠٠٠	٢٤٣,٣٤٢ ٪١٤,٦
١٩٧٨	٣,٥١٤	٤,٢٤٨	٢٧,٤٦٠	٨٨,٣١٥	٤٢,٥٥٥	٧,١١٦	١٨,٢٤٨	٣٢,٦٥٢	٠,٤٠٠	٢٢٤,٥٠٨ ٪١٣,٦
١٩٧٩	٤,٤٠٠	٩,٨٢٠	٢٧٦,٣٠٨	٣,٩٠٠	٤٠,٠٢٠	٤٠,٢٤٧	٧٢,٦٣٠			٤٤٧,٣٣٥ ٪٢٧,٠
١٩٨٠	٢٢,٧٧٨	٣١,٠١٠	٤٦,٢٢٠	٧٤,٨٤٨	٨٨,١٢٠	١٨,٢٠٠	١٩,٠٠٠	٣٢,١٢٠	٤,٧٠٠	٣٣٥,٩٩٦ ٪٢٠,١
الجملة	٤٣,٤٥٥ ٪٢,٦	٧٦,٤٦٨ ٪٤,٦	٦٥٧,٤٢٢ ٪٣٩,٧	٢١٣,١٣٣ ٪١٢,٩	٢٩٤,٩٣٣ ٪١٧,٨	٧٧,٣٢٦ ٪٤,٧	١٧٢,٥٩٥ ٪١٠,٤	٨٦,٨٠٢ ٪٥,٢	٣٣,١٠٠ ٪٢,٠	١٦٥٥,٢٣ ٪١٠٠

المعونات العربية يعود الى المساهمة العربية في تمويل بعض المشروعات الكبرى خاصة في عام ١٩٧٩ والتي بلغ مقدارها ٢٧٦ مليون دولار بينما يشير توزيع المعونات في عام ١٩٨٠ على سبيل المثال الى ان نصيب موريتانيا لم يتجاوز ١٣,٧٪ .

***

ان توزيع المعونات العربية بين اقطار الساحل خلال الفترة الماضية يعكس في واقع الأمر التطور التاريخي لبداية دخول المعونات العربية الى تلك المنطقة ومن ثم فانه لا ينبغي ان يؤخذ على انه مؤشر لسياسة معينة كما سبقت الأشارة بقدر ما هو مرحلة مبدئية لها معطياتها الآنية سواء على مستوى المجموعة العربية او المجموعة الساحلية .

***

فاذا ما اخذنا تلك الأعتبارات في الحسبان فانه يمكن القول بأن المعونات العربية قد غطت - من حيث توزيعها - كافة اقطار الساحل الثمان دون استثناء وان تفاوتت النسب كما يمكن ملاحظة انخفاض نسبة المعونات الأقليمية التي لا توجه الى قطر بذاته بحيث لم تتجاوز تلك النسبة ٢٪ خلال السنوات السبع الماضية ، وقد يعزى ذلك الى حد كبير الى طبيعة المؤسسات الأقليمية القائمة ، وتعدد انتماءات دول الساحل الى عديد من المنظمات الأقليمية التي تشمل اقطارا عديدة سواء على مستوى احواض الأنهار او مستوى جغرافي واحيانا على مستوى اللغة ذاتها .

التوزيع القطاعي للمعونات العربية :

يشير توزيع المعونات العربية بين القطاعات الأقتصادية المختلفة الى نمط توزيع مختلف عن ذلك النمط الذي تأخذه معونات التنمية الرسمية الأجمالية لأقطار الساحل . فبينما تعطى المعونات الأجمالية وزنا خاصا لمشاريع التنمية الريفية والبنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية اذ تمثل هذه القطاعات الثلاثة حوالي ٥٤٪ من اجمالي قيمة المعونات ، فان المعونات العربية في مجملها اعطت وزنا اكبر للقطاعات غير الأولية والتي اختصت بحوالي ٨٠٦,٥ مليون دولار أو نحو ٤٨,٧٪ من اجمالي المعونة العربية . وبشكل خاص فقد اختص قطاعان بذاتهما بالجانب الأعظم من هذه القيمة وهما :

***

- قطاع النقل : وقد بلغ حجم التمويل العربي فيه ٤٢٩,٥ مليون دولار أو ٢٦٪ من اجمالي العون العربي، وفي اطار ذلك العون يتم تمويل الطرق الرئيسية خاصة المحور الغربي الشرقي بموريتانيا (كيفا - نيما) وطريق سيفاري - جاو في مالي وعدة طرق اخرى .

***

- قطاع التعدين : وقد بلغ حجم العون الموجه اليه ١٨٨,٤ مليون دولار او نحو ١١,٤٪ من العون العربي . وفي اطار ذلك القطاع يمول مشروع القلب بموريتانيا بشكل خاص . كذلك فثمة اسهامات اخرى لكنها اقل حجما من مجالات الطاقة والتصنيع ،

- وتأتي المعونات العربية غير المرتبطة بمشاريع والموجهة الى الحكومات تالية في الأهمية النسبية بعد قطاعي النقل والتعدين اذ بلغت قيمة هذا النوع من المعونات ٤٥٥,٤ مليون دولار او ما يعادل نحو ٢٧,٥٪ من اجمالي المعونات العربية . وفي اطار هذا العون :- معونات لموازنات الأقطار الساحلية معونات لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات ومعونات في شكل منتجات نفطية .

***

اما المعونات العربية الموجهة للقطاعات الأولية فتأتي في المرتبة الثالثة بقيمتها التي بلغت نحو ٣١٧ مليون دولار تعادل حوالي ١٩,٢٪ من القيمة الأجمالية ، وتتوزع تلك القيمة على النحو التالي :-

***

- مشاريع التنمية الريفية المتكاملة والزراعة المطرية وتضم مجموعة مختلفة من المشاريع في اقطار عدة وتمثل نسبتها ٥,٦٪ من الأجمالي .

***

- المشاريع المائية الكبرى خاصة مشاريع السدود والخزانات (مثل سد سالنجي في مالي) وتمثل نحو ٣,٧٪ من اجمالي العون .

***

- مشاريع الري خاصة في السنغال وتشاد وموريتانيا ومالي وتمثل نسبتها نحو ٤,١٪ من العون الأجمالي .

***

ـ وتأتي بعد ذلك مشاريع الثروة الحيوانية والأسماك (٤٪) ومشاريع الصحة والأرشاد (٢,٤٪) .

على انه تجدر الأشارة الى ان هذا التوزيع القطاعي أو «الوظيفي» للمعونات العربية ـ شأنه في ذلك شأن التوزيع القطري ـ لا يعكس سياسة محددة للعون العربي بقدر ما يعكس المرحلة التاريخية للعون العربي في أقطار الساحل . ومن الواضح انه ثمة تغيير قد طرأ على اتجاهات العون العربي لمنطقة الساحل في السنتين الأخيرتين بحيث أصبحت أكثر اقترابا من الأولويات التنموية لمجموعة الساحل وفي مقدمتها تحقيق هدف الأكتفاء الذاتي في الغذاء والمشاريع المرتبطة به .

أساليب العون العربي

بالرغم من عدم توافر احصاءات دقيقة عن أساليب تقديم العون العربي فانه يمكن القول بأن الغالبية العظمى من المعونات ذات طبيعة «سهلة» يزيد فيها عصر المنحة فضلا عن ان جانبا لا يستهان به أيضاً يأخذ شكل هبات . ان حساب «عصر المنحة» في المعونات العربية والذي يأخذ بعين الأعتبار معدلات الفائدة المنخفضة وطول فترة السداد وفترة السماح بالنسبة للقروض يشير بوضوح الى انه حتى في الحالات التي لم تأخذ فيها المعونة شكل هبات أو مساهمة في رأس المال فان القروض المعطاة كانت شروطها ميسرة للغاية وتكاد تصل ـ في ظل ظروف التضخم العالمي الحاضرة ـ الى مستوى المنح .

المعونات العربية في اطار استراتيجية التنمية لأقطار الساحل :

لقد تناولنا في الفقرات السابقة اشارة الى المرحلة التاريخية للعون العربي لأقطار الساحل وحداثة عهده نسبيا اذا ما قورن بغيره من مصادر العون ، ومن ثم فان تناول دور المعونات العربية في تحقيق احتياجات وأهداف التنمية التي تعبر عنها استراتيجيات التنمية بأقطار الساحل ينبغي ان يتم في ضوء تلك الأعتبارات .

وثمة حقيقة غير خافية تتمثل في عدم تكامل استراتيجية التنمية لأقطار الساحل ذاتها حتى الآن بداية من استراتيجية اوتوا (كندا) والتي اعتبرت دليلا اقره اجتماع المؤتمر الأول للجنة نادي الساحل في اوتوا عام ١٩٧٦ حتى استراتيجية الكويت التي اقرها المؤتمر الرابع للجنة ونادي الساحل المنعقد بالكويت في عام ١٩٨٠ . فعلى الرغم من ان هذه الأستراتيجيات تتضمن أهدافا اقليمية محددة خاصة فيما يتعلق بالأرقام المستهدفة للأنتاج الزراعي لتحقيق الأكتفاء الذاتي الغذائي عن

طريق تطوير ستة عناصر خاصة في مجالات الزراعة المروية والمطرية والأنتاج الحيواني والموارد الطبيعية والبنية الأساسية والموارد البشرية . الاّ ان هذه الأستراتيجيات لم تحدد أساليب تحقيق تلك الأهداف .

والواقع ان المعونات العربية في المرحلة الماضية لم تبتعد كثيرا عن الأطار العام لتلك الأستراتيجية ، فان قيمة المعونات التي وجهت الى مشاريع النقل والبنية الأساسية تخدم مباشرة مشاريع التنمية الزراعية وتطوير الموارد الطبيعية . وفيما عدا المعونات المباشرة للحكومات الساحلية غير المرتبطة بمشاريع محددة والتي أملتها الظروف الأقتصادية السيئة التي مرت بها تلك الأقطار ، فان معونات المشروعات ظلت الى حد بعيد متسقة مع الأطار العام بشكل أو بآخر .

الآفاق المستقبلية للمعونات العربية :

تتطلب مناقشة الآفاق المستقبلية للمعونات العربية الى اقطار الساحل الأشارة الى العلاقات الخاصة والمتميزة بين المجموعتين العربية والساحلية . ذلك انه بالرغم من حداثة عهد «المعونات» العربية في تلك المنطقة فان الروابط العربية الساحلية ضاربة في التقدم . فالى جانب القرب الجغرافي والعلاقات الثقافية والحضارية والدينية القائمة فأن المجموعتين - بصفة عامة - تتشابهان في ظروفهما المناخية من حيث انتمائهما الى المناطق الجافة ، ومن ثم فان الأقطار العربية بشكل عام تواجه نفس مشكلات التصحر والجفاف التي تعاني منها اقطار الساحل .

ان المجالات الأنمائية المتاحة للعون العربي في اقطار الساحل في اطار استراتيجية التنمية الساحلية تدور حول محور التنمية الريفية وما يرتبط بها من انشطة ويأتي مجال عمليات تنظيم مناسيب الأنهار والمصادر المائية في مقدمة تلك المجالات . وفي هذا الصدد يشار الى المشاريع الهيدروليكية الكبرى كمشروع نهر السنغال الذي تسهم في تمويله الصناديق العربية ومشاريع السدود الأخرى ، مثل مشروع «دياما مانانتالي» ومشاريع وادي نهر النيجر والتي تضم مجموعة من السدود (كانداجي ، ميكرو ، دوبل في) واخيرا مشاريع سدود لوجون وجامبيا وتوساي .

ومن ناحية اخرى فثمة مجالات لتمويل عربي متكامل لمشاريع اصغر حجما مثل سد باجر على نهر الفولتا الأبيض وجيني على نهر الباني . كذلك ثمة امكانية للأهتمام بدراسات والأسهام في تنفيذ عمليات اخرى تتعلق بالخزانات الصغيرة لتنظيم موارد المياه مثل جورباس اوكاراكورو) على نهر السنغال وجورول (أو سيرا) على النيجر . وبطبيعة الحال فان الأسهام العربي في تلك المجالات

يرتبط بجدواها الأقتصادية والفنية ومناقشتها في هذا الأطار .

كذلك فان تطوير المناطق المروية يعتبر من المجالات الهامة للعون العربي . وتنبثق اهمية تطوير الزراعة المروية من امكانية تحقيق زيادة كبيرة في الأنتاج وبمعدلات عالية . ومن الجدير به الأشارة الى اهتمام الصناديق العربية بالأسهام في تطوير الزراعة المروية في كل من النيجر (٤٠٠٠ هكتار) والسنغال (في حدود ٢٠٠٠٠ هكتار) .

وهناك عمليات اخرى تدعو بحكم اتساع نطاقها وصعوبتها الى ان يجري تمويلها على المستوى الدولي ومن ثم فان التمويل العربي المتكامل لتلك المشاريع يمكن ان يقتصر على نوعيات محددة :

- تنمية واحات النخيل : وتتسم تلك الواحات خاصة في موريتانيا (اكجوت) والنيجر (اجاوس) وتشاد (فايا لارجو ، تبستي . . الخ) بخصائص تقترب من مثيلاتها في عدد من الأقطار العربية .
- انشاء نقاط الراحة للرعاة الرحل : وذلك في اطار عمليات تحديث الأنتاج الحيواني بالساحل حيث يتواجد نحو مليون او مليونسان من الرعاة الرحل الذين يضارون اكثر من غيرهم بموجات الجفاف . وترتبط بذلك ايضا عمليات انشاء مراكز التسمين على مسافات بحدود ١٠٠ - ٢٠٠ كيلومتر في تلك المنطقة التي يمكن ان يطلق عليها «منطقة الرعاة الرحل» .
- عمليات انشاء مجتمعات جديدة في المناطق الداخلية لأقاليم الساحل السوداني خاصة في النسغال ومالي وتشاد .
- انشاء مراكز للأنتاج الموجه للتصدير وخاصة الى الأقطار العربية ويدخل ضمن ذلك النطاق مشاريع معامل السكر والمجمعات الزراعية الصناعية .

وثمة امكانيات اخرى تتمثل في الأسهام في تطوير وحدات لتصنيع مستلزمات الأنتاج الزراعي محليا . ولدى الأقطار العربية خبرات عالية في مشاريع الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية والأسمدة المركبة يمكن الأستفادة بها في اطار استغلال الموارد الطبيعية المحلية لمنطقة الساحل . ومن الأمور الملفتة للنظر انه لا يوجد بمنطقة الساحل اي منشآت لأنتاج المبيدات الكيمائية فيما عدا دراسة لأمكانية انشاء مصنع للمبيدات في فولتا العليا واهتمام بنين بأنشاء مصنع آخر وربما يرجع ذلك الى ان احتياجات اقطار الساحل من تلك المنتجات محددة للغاية .

وبرغم عدم توافر بيانات عن احتياجات اقطار الساحل من الالآت والمعدات الزراعية فانه من المؤكد ان تلك الأحتيجات قائمة . ومن ثم فهناك مجالات متعددة للأستثمار في ذلك المجال لأنتاج المعدات والالآت الزراعية الصغيرة وتجميع الماكينات الزراعية وغيرها .